

**كلمة وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن
في المنتدى الاول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

افتتح وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن الجلسة الأولى من أعمال المنتدى بكلمة هنأ فيها وزير الاقتصاد والتجارة رائد الخوري وجميع موظفي الوزارة على " حسن التنظيم"، منوهاً " بمشاركة عدد كبير من الرسميين والديبلوماسيين وممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية."

وقال: " إن مواضيع المنتدى المطروحة للنقاش مهمة جداً، خصوصاً لجهة آليات تأسيس الشركات وتأمين البنى التحتية لها، ووضع الأسس الإصلاحيّة والتطويرية لناحية تسريع وتحديث وتطوير هذا المسار ودراسة الضرائب والرسوم المناسبة للمؤسسات، فضلاً عن اقرار التشريعات والقوانين والمراسيم الضرورية لمواكبة واحتضان بيئة الأعمال في لبنان."

وأضاف: " وبموازاة هذه الاجراءات المهمة، هناك تدابير أخرى تتطلب وضع برنامج عمل واضح وروزنامة زمنية تكون ملزمة للحكومة والوزراء والمجلس النيابي والادارات العامة المعنية، وتحدّد المراحل والفترات الزمنية المطلوبة لانجاز هذه الإصلاحات. فلقد تحدثنا في السابق ولغاية الآن عن الكثير من الإصلاحات المنوي اجراؤها، ولكن بقيت الطروحات في إطار الكلام، ولذلك فقدت الطبقة السياسية مصداقيتها أمام الرأي العام. وإذا كنّا نريد فعلاً استعادة الثقة علينا الزام أنفسنا كمسؤولين بتنفيذ ما وعدنا به في إطار برنامج زمني محدد."

وتطرّق إلى أهميّة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد اللبناني والتي تشكّل من 80% الى 90% من نسبة المؤسسات في لبنان، وهي بأكثريتها مؤسسات معلوماتية وصناعية وتجارية وزراعية. وتعتبر دينامو ومحرك الاقتصاد الوطني، لانها المجال الأرحب للتوظيف وتأمين فرص العمل. ولكنها تواجه تحديات كبيرة تدور حول كيفية المنافسة وكيفية ايجاد الأسواق للتصريف.

وأوضح أنه من المهمّ جداً العمل على تأمين أفضل الخدمات والبنى التحتية المتطورة لتسهيل نشاط هذه المؤسسات وتأمين البيئة الحاضنة لها، ولكن يبقى التحديّ الأكبر والمتمثّل بحلّ مشكلة كلفة الانتاج المرتفعة وايجاد أسواق تصريف وتحسين القدرة التنافسية.

وطالب الوزير الحاج حسن بـ:

أولاً- العمل على وضع تعرفه كهربائية مخفضة للمؤسسات الصناعية والزراعية، بهدف تخفيض كلفة الانتاج الصناعي والزراعي.

ثانياً- ادخال استخدام الغاز في انتاج الكهرباء وفي الانتاج الصناعي.

ثالثاً- تطوير خدمات الاتصالات وتخفيض أسعارها.

رابعاً- العمل على اعادة النظر بالاتفاقات التجارية التي وقّعها لبنان مع الخارج.

وعدّد شكاوى الصناعيين التي ترد إليه بشكل دوري والتي تتلخّص بعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم في السوق اللبناني بسبب الاغراق الكمي وغير النوعي، وفي الخارج بسبب اقفال الأسواق الخارجية حيث تلجأ الدول إلى الحماية والدعم.

وشرح أن اعلان العراق بالأمس الخروج من اتفاقية التيسير العربية يعني فرض رسوم جمركية تصل الى 40% على كلّ ما سوف يصدر إليه. وهو لجأ الى هذا التدبير لحماية صناعته من الاغراق. كما أن اجتماع زعماء أكبر 20 دولة اقتصادياً في العالم وهو ما يعرف بقمّة العشرين تضمّن تنظيم التجارة في ما بينها، ولقد توصّلوا الى تنظيم قطاع الصلب والحديد. وسأل: " أين حرية التجارة في ذلك؟ وما هو موقف منظمة التجارة العالمية؟"

ونبّه الوزير الحاج حسن إلى ضرورة تدارك الأمر بسرعة لتفادي تراجع حجم القطاع الصناعي أكثر في لبنان. وحذّر من أن الاوضاع الاقتصادية ليست على ما يرام إذا لم تتمّ المعالجة الفورية والحازمة.

وجدّد مواقفه الداعية الى ايجاد الحلول لانقاذ الاقتصاد، بعيداً عن أي توجه لاعلان نزاع تجاري مع أحد من الشركاء التجاريين مع لبنان، قائلاً: "نحن حريصون على أفضل العلاقات مع شركاء لبنان التجاريين. وأقوم ووزيرا الخارجية والمغتربين والاقتصاد والتجارة بزيارة الى بروكسيل مطلع الأسبوع المقبل من أجل اجراء مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لدعم الاقتصاد اللبناني. والاوروبيون ايجابيون تجاه هذا الأمر."